العرب
الثلاثاء 2020/02/04
السنة 42 العدد 11607

رئيس الوزراء العراقي المكلف يلزم نفسه بوعود غير قابلة للتنفيذ

ضبط فوضى السلاح مجرد وهم مع وجود نظام تقوده ميليشيات

وعود رئيس الوزراء العراقي المكلّف بإنهاء المحاصصة السياسية ومحاربة الفساد وضبط السلاح بيد الدولة وتبرُّئه من الطبقة السياسية الفاسدة التي كانت أصلا وراء اختياره للمنصب، وتقرّبه من المحتجّين بادّعاء أنّه مرشحهم، تعني للشارع المنتفض أنّ الرجل شرع منذ البداية في ترويج الأوهام على طريقة كل من سبقوه إلى رئاسة الحكومة، وأنّه مرفوض مثل سلفه المستقيل عادل عبدالمهدي.

إجابة بليغة من صاحب القرار

بغداد – رفع رئيس الوزراء العراقي المكلّف محمد توفيق علاوي من سقف وعوده، بشكل يتجاوز بكثير قدرته على تنفيذها، وذلك عندما تعهّد بمحاربة الفساد، وبإنهاء المحاصصة التي تمثل جوهر النظام السياسي الذي سيعمل ضمنه ويكون جزءا منه، وبحصر السلاح بيد الدولة، الأمر الذي يعني نظريا ضبط سلاح الميليشيات التي يتداخل نفوذها السياسي والعسكري بسلطة الدولة، والتي شاركت بشكل أو بآخر في تنصيب علاّوي نفسه على رأس المنصب التنفيذي الأهمّ في العراق.

وساهم الوعد الأخير تحديدا في الانتقاص من مصداقية علاّوي قبل أن يشكّل حكومته ويستلم مهامه، ورفع من درجة معارضة الشارع الذي انتفض بقوّة ضدّ تكليفه، حيث يعلم المحتجّون أن ما يعرضه الرجل بشأن ضبط فوضى السلاح مجرّد أوهام سوّق لها قبله كلّ من رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، ورئيس الوزراء المستقيل عادل عبدالمهدي دون أن ينجحا في المساس، بأي شكل من الأشكال، بسلاح الميليشيات أو يقلّصا من سلطتها ويحدّا من سطوتها على عملية صنع القرار.

> لم يكن بإمكان علاّوي أن يصعد إلى منصب رئيس الوزراء من دون توافق أهم قادة الميليشيات الشيعية وأكثرها ولاء لإيران

وبدا علاّوي في مهمّة مستحيلة وهو يحاول استرضاء الشارع والحدّ من اعتراضه على تكليفه. وقال، الاثنين، إن اختياره جاء بعد طرح اسمه في ساحات التظاهر وتمثيله المحتجين السلميين.

وأضاف في بيان نشره على حسابه في فيسبوك "حققت التظاهرات نتائج باهرة برفضها الطبقة السياسية التي أوصلت البلد إلى هذا الحال المزري. وتمثلت الإنجازات بوضع قانون جديد للانتخابات وواقع جديد لمفوضيتها، فضلا عن إسقاط مرشحي الأحزاب لتولي منصب رئيس الوزراء".

وأضاف أنّ "مئة وسبعين من النواب المستقلين استجابوا لمطالب المتظاهرين فاختاروا خمسة مرشحين طرحت أسماؤهم وصورهم في ساحات التظاهر". وأردف قائلا "أجرى هؤلاء النواب المستقلون استفتاء بينهم على الأسماء الخمسة فوقع اختيار الأغلبية على اسم محمد توفيق علاوي". وتابع بالقول إنّ "ما يخشاه الفاسدون هو أطروحات محمد علاوي في إنهاء المحاصصة السياسية؛ فيفقد هؤلاء ما يأملونه من فساد وسرقات، لذلك تحركوا لإشاعة أجواء البلبلة والفوضى وتفريق كلمة المتظاهرين". ودعا المتظاهرين إلى "سحب فتيل النزاع والخلافات وعدم إتاحة الفرصة للفاسدين لإرجاع عقارب الساعة إلى الوراء".

ولم يكن بإمكان علاّوي أن يصعد إلى منصب رئيس الوزراء دون توافق أهم قادة الميليشيات الشيعية وأكثرها ولاء لإيران، وعلى رأسهم هادي العامري زعيم ميليشيا بدر وقائد تحالف الفتح الممثل السياسي لفصائل الحشد الشعبي، ومقتدى الصدر قائد ميليشيا سرايا السلام، والذي أعاد مؤخّرا إحياء الميليشيا القديمة التابعة له والمعروفة بجيش المهدي وزجّ بها في مواجهة دامية مع المحتجين في ساحات الاعتصام والتظاهر.

وتمكّن المتظاهرون الذين يخوضون حراكا احتجاجيا غير مسبوق في العراق منذ أربعة أشهر من الضغط على رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي وأجبروه على الاستقالة مطالبين برئيس وزراء جديد يتوفّر على مواصفات أساسية كالاستقلالية عن الطبقة السياسية الحاكمة والنزاهة والالتزام بعدد من الشروط وفي مقدمتها محاكمة قتلة المتظاهرين.

ويقول متابعون للشأن العراقي إنّ الانتفاضة الشعبية ضيّقت فرص الشعارات والوعود الإعلامية للسياسيين ومن يتولّى منهم سدّة المسؤولية بعد أن كشفت الوقائع أن رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي انقلب على وعوده، ومن ضمنها ضبط السلاح المنفلت، بل إنّه استخدم السلاح ذاته في قتل المتظاهرين عندما استعان بالميليشيات في محاولته قمع الانتفاضة الشعبية.

وعرفت الميليشيات الشيعية في العراق حالة من التغوّل بعد مشاركتها في الحرب على تنظيم داعش وارتفع سقف الطموحات السياسية لقادتها الذين أنشأوا لها هيكلا سياسيا تحت مسمى "تحالف الفتح" الممثّل تحت قبة البرلمان والمساهم في صنع القرارات بما في ذلك عملية اختيار من يتولى رئاسة الحكومة.

وتظهر الخارطة التنظيمية والسياسية للميليشيات في العراق أنّ الجماعات المسلحة الموالية لطهران أصبحت هي الأقوى وفقا لدراسة نشرها مركز كارينغي الأميركي، حيث أشارت إلى أنّ المجموعات الأقوى في الحشد الشعبي هي تلك التي تحافظ على علاقات وثيقة ومتينة مع طهران وتدين بالولاء الروحي للمرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي.

وتشمل هذه المجموعة على سبيل المثال سرايا الخراساني وكتائب حزب الله وكتائب أبوالفضل العباس وعصائب أهل الحق وميليشيا النجباء، وجميعها أذرع للحرس الثوري الإيراني ولجهاز المخابرات الإيرانية.

وخلال فترة حكم رئيس الوزراء العراقي الأسبق حيدر العبادي تعالت الأصوات منادية بضرورة إنهاء دور الميليشيات، ما دفع العبادي إلى محاولة ضمّ تلك الفصائل للقوات العسكرية والأمنية الرسمية وإخضاعها لإمرة القائد العام للقوات المسلّحة الذي هو رئيس الوزراء ذاته.

لكنّ تنفيذ ذلك التوجّه جاء مشوّها وعكسيا بشكل كامل، حيث أصبح الحشد شكليا مؤسسة رسمية تحظى بتمويل الدولة دون الخضوع لقوانينها ودون أن تغيّر الفصائل ولاءها لقادتها وزعمائها الحقيقيين.

وما زاد من خطورة الميليشيات في العراق هو امتلاكها للموارد العسكرية بما في ذلك السلاح الثقيل والطائرات دون طيار، إضافة إلى استنادها لاستشارة العسكريين الإيرانيين الذين تدفع مستحقاتهم المالية من خزينة الدولة العراقية. وتظهر هذه المعطيات أنّ حصر السلاح بيد الدولة وإنهاء التنظيمات المسلحة من أعقد الملفات التي ستواجه رئيس الوزراء العراقي الجديد في حال صدقت نواياه بتنفيذ وعوده، وهو أمر يستبعده المحتجّون ويعبّرون عنه بالتظاهر ضد تكليف علاّوي بتشكيل الحكومة.

إقليم كردستان العراق «يتفرج» على مأزق بغداد

أربيل (العراق) – يبدو إقليم كردستان العراق الذي يحظى بوضع أقرب إلى الحكم الذاتي بصدد مراقبة المأزق السياسي الذي آلت إليه أوضاع الدولة العراقية، واقتناص فرص الاستفادة من تلك الأوضاع.

وتعهّد رئيس الإقليم نيجيرفان البارزاني، الاثنين، بأن يبقى الإقليم "عاملا مساعدا" حتى يستعيد العراق وضعه الطبيعي.

ويشهد إقليم كردستان العراق حالة من الهدوء حيث لم تشهد مدنه حالة الغضب الشعبي التي تسود مدن وسط وجنوب العراق، بينما استعاد توازنه السياسي بتنصيب قيادة جديدة خلفا للقيادة التي تنحّت بعد فشل الاستفتاء على استقلال الإقليم الذي تم تنظيمه سنة 2017، وردّت عليه بغداد بإجراءات صارمة تمّ اتّخاذها بالتنسيق مع كل من أنقرة وطهران.

واقتصاديا، بدأ الإقليم يتجاوز أزمته التي وصلت في وقت سابق حدّ العجز عن دفع رواتب العمّال والموظفين، وظهرت مجدّدا علامات انتعاشة للنشاط التجاري والسياحي.

وعلى صعيد العلاقات مع الخارج، استعاد الإقليم أهميته لدى الولايات المتّحدة التي كانت أصلا وراء دفعه إلى الوضع الذي هو عليه.

وقال البارزاني خلال إشرافه على الاجتماع الأسبوعي لحكومة إقليم كردستان إنّ "الإقليم سيظل عامل استقرار في المنطقة، وسيحتفظ بعلاقات متوازنة مع الجميع على أساس الاحترام المتبادل".

وانتعشت علاقة أربيل بواشنطن على خلفية توتّر العلاقة بين الإدارة الأميركية والحكومة العراقية التي بدت منحازة لإيران خصوصا في ملف إخراج القوات الأجنبية من العراق والذي هو في الأصل مطلب طهران التي حاولت تنفيذه باستخدام وكلائها العراقيين المسيطرين على الحكومة والبرلمان العراقيين.

ويمكن لأقليم كردستان، رغم انتمائه دستوريا للدولة العراقية، أن يكون مركز ثقل التواجد العسكري الأميركي في حال اضطرت واشنطن لسحب قوّاتها من القواعد العسكرية الموجودة على باقي الأراضي العراقية. وعن العلاقة مع بغداد، قال الرئيس البارزاني "نأمل أن يتم حل المشاكل العالقة مع الحكومة الاتحادية استنادا إلى الدستور".

ومن جانبه، قال رئيس حكومة الإقليم مسرور البارزاني خلال الاجتماع، إنّ "عملية الإصلاح في الإقليم ستستمر حتى يتم تثبيت العدالة وبما يصب في المصلحة العامة".

وبشأن الخلافات بين بغداد وأربيل، أوضح مسرور "بذلنا محاولات لحل المشاكل مع الحكومة الاتحادية، ونتمنى أن يتم حسمها سريعا وفي إطار الدستور"، مشدّدا على "ضرورة الالتزام بالاتفاقات المبدئية التي تم التوصل إليها في الفترة الأخيرة".

«رسائل» إلى أنقرة عبر التقارب بين الرياض وأثينا

الرياض – أبرزت زيارة رئيس وزراء اليونان كيرياكوس ميتسوتاكيس إلى السعودية بعد زيارة مماثلة إلى المملكة قام بها وزير خارجية جمهورية قبرص نيكوس كريستودوليديس في التاسع عشر من يناير الماضي، ملامح توجّه سعودي نحو توطيد العلاقات ورفع مستوى التعاون مع دول متضرّرة من السياسات التركية وباحثة عن حلفاء لمواجهتها والتقليل من أضرارها ومخاطرها.

وباتت كل من اليونان وقبرص خلال الفترة الأخيرة في مرمى التهديد التركي المباشر، بعد أن أظهرت أنقرة إصرارا على التنقيب عن المحروقات في مياه إقليمية تابعة لهما مستخدمة في ذلك مذكرة تفاهم غير قانونية وقّعتها مع حكومة الوفاق الليبية.

واستُقبل ميتسوتاكيس، الإثنين، من قبل العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز حيث بحث الطرفان "العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، وسبل تعزيزها ودعمها في مختلف المجالات، إضافة إلى بحث مستجدات الأحداث في المنطقة"، وفق ما أوردته وكالة الأنباء السعودية الرسمية واس. وجاءت زيارة رئيس الوزراء اليوناني إلى الرياض بعد حوالي شهر ونصف الشهر من قيام وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير بزيارة إلى أثينا بحث خلالها مع وزير الخارجية اليوناني نيكوس دندياس سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين ومستجدات الأوضاع على الصعيدين الإقليمي والدولي، وعددا من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

كما جاءت الزيارة أيضا بعد يومين من إعلان وسائل إعلام يونانية أن فرقاطة يونانية اعترضت سفينة استكشاف تركية في المتوسط. ونقلت وسائل الإعلام اليونانية عن مسؤولين قولهم إن السفينة التركية تحرّكت داخل الجرف القاري اليوناني، ولكن خارج المياه الإقليمية اليونانية.

علاقات متنامية على وقع التطورات

وأعرب مسؤولون يونانيون، عن استعدادهم لمواجهة أي حركة للسفينة التركية، التي تبحر شرق جزيرة كريت وغرب قبرص.

وتُوجّه السعودية بتحرّكها الدبلوماسي صوب أثينا ونيقوسيا رسالة إلى تركيا التي كثّفت من تدخّلاتها في شؤون المنطقة العربية، ووسّعت من دائرة المناطق التي تطمح إلى مدّ نفوذها إليها لتتجاوز كلاً من سوريا والعراق وليبيا، إلى مناطق أخرى قريبة من المملكة ومتّصلة بأمنها القومي على غرار قطر شرقي الجزيرة العربية، إضافة إلى عدد من بلدان غربي البحر الأحمر وشرق أفريقيا مثل السودان والصومال.

ويُنظر إلى هذا التحرّك السعودي في هذا الظرف بالذات حيث بلغ صراع تركيا على النفوذ في منطقة البحر المتوسّط أوْجَه من خلال محاولة أنقرة الاستيلاء على مناطق بحرية باستخدام اتفاقية غير قانونية موقّعة مع حكومة الوفاق الليبية، باعتباره انعكاسا لاستعداد من الرياض لـ"عكس الهجوم" على أنقرة واقتحام الدائرة الجغرافية الواقعة ضمن الجوار التركي وما تعتبره أنقرة "مجالها الحيوي".

ويقول مراقبون إنّ لدى السعودية من القوّة الناعمة ما لا تستطيع تركيا مجاراتها فيه، وخصوصا قوّتها الاقتصادية والمالية التي يمكن أن تجلب لها صداقات موثوقة وشراكات متينة مع دول قريبة جغرافيًا من تركيا، خصوصا تلك البلدان الغاضبة من سياسات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وما أثاره من توتّرات أثّرت بشكل مباشر على مصالح تلك البلدان وهدّدت استقرارها.

وعقب توقيع حكومة رجب طيب أردوغان لاتفاقية مع حكومة الوفاق الليبية تنتزع من خلالها حقوقا اقتصادية كبيرة في مياه المتوسّط على حساب عدد من بلدانه، أعلنت أنقرة عن إرسالها سفنا للتنقيب عن النفط والغاز شرقي المتوسط في مياه تابعة لليونان وقبرص.

وقال وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي فاتح دونماز، في وقت سابق، إن سفينة التنقيب التركية ياووز ستبدأ بمهمة جديدة للتنقيب في شرق المتوسط، في إشارة إلى المنطقة الواقعة جنوبي الجزيرة القبرصية. وعلى غرار اليونان عبّرت جمهورية قبرص عن معارضتها الشديدة للاتفاقية. ودعا الرئيس القبرصي نيكوس أنستاسيادس إلى عمل إقليمي جماعي بمواجهة الخطوة التركية المنتهكة للقوانين الدولية المتعلّقة بالحدود البحرية للدول.

> القاسم المشترك بين اليونان وقبرص الساعيتين إلى توطيد علاقاتهما مع السعودية، امتعاضهما من السياسة التركية

وتعمل السعودية، بالتعاون مع عدّة بلدان من الإقليم وخارجه، على إقفال المجال أمام نوازع التوسّع التركي والإيراني على حدّ السواء. وقادت مؤخرا تأسيس مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن لتسدّ بذلك فراغا في منطقة تخلو من كيانات إقليمية على الرغم من قيمتها الاستراتيجية العالية التي تجلب إليها متنافسين من خارجها طامعين في توطيد نفوذهم وتأمين مصالحهم فيها.